

## خميس الجهيناوي يستثمر خبرته في مبادرة لإعادة إشعاع تونس

وزير الخارجية الأسبق لـ «العرب»: الوضع السياسي يقتضي التفكير في أسباب فشل منظومة الحكم



لا بد من إعادة الاعتبار للدبلوماسية التونسية

من الحصول على القروض من المانحين الدوليين لإخراجها من الضائقة المالية والاقتصادية. وأبدى أسفه من تركيز الحكومات المتعاقبة على المكاسب الانتخابية، وتجاهل الإصلاحات باعتبارها تهديد المستقبل السياسي لكثير من الشخصيات الفاعلة اليوم.

ويرى الجهيناوي أن تغيير القانون الانتخابي بات خطوة ملحة اليوم، حيث حال منذ اعتماده دون تحقيق استقرار سياسية وخلق نوعا من التشرذم ولم يمكن من خلق أغلبية تستطيع أن تحكم وأن يحكم عليها الشعب بعد أن تنتهي مدتها. وبعد الانتخابات القادمة ومع وصول أغلبية جديدة للحكم، حينها يمكن التفكير في تغيير النظام السياسي لأن هذا النظام الحالي هو نظام هجين (شبه برلماني شبه رئاسي) كما أن العلاقة بين رئاسة الجمهورية والبرلمان غير واضحة.

وقال إن «التجربة بينت أن هذا النظام خلق مشاكل والنطق يقول بعد التقييم يجب إعادة النظر وهذا يأتي في إطار حوار وطني بين مختلف الأطراف يمكن التفكير في تغيير النظام الانتخابي الملحّة والأسرع حاليا تبقى استعادة الاستقرار الحكومي».

## السلام في ليبيا

استفاد الجهيناوي، وهو دبلوماسي مخضرم عمل سفيراً في عدد من العواصم العالمية المهمة، من عمله كوزير للخارجية طيلة سنوات للتعلم في الملف الليبي حيث شهدت تونس في تلك الفترة حراكا ليبيا مكثفا باستضافة الفراء الليبيين لحوارات من الحوار الداعمة والمكلمة لحوار الصحيرات في المغرب. كما كان شاهدا على مبادرة الرئيس الراحل الباجي قائد السبسي لحل الأزمة الليبية.

واتخذت الدبلوماسية التونسية خلال عهد الجهيناوي موقفا براغماتيا محايدا مما يجري في ليبيا واختارت الانفتاح على كل الأطراف في خطوة تهدف للحفاظ على مصالح تونس وعلى العلاقات الوثيقة مع الدولة الجارة.

وفي معرض رده عن كيفية استعادة تونس من مناخ السلام في ليبيا بعد تشكيل حكومة جديدة وإنهاء عقد من الصراع بين الفراء بلغت الجهيناوي إلى أن «الدبلوماسية التونسية في عهد الرئيس الراحل الباجي قائد السبسي كانت في قلب الملف الليبي، حيث كان كل ما يجري في ليبيا يمر عبر تونس من خلال استشارتنا وحرص المسؤولين الليبيين والأجانب على ذلك».

ودفعت الدبلوماسية التونسية النشطة انذاك الأطراف الدولية والأمم المتحدة لترشيح الجهيناوي لخلافة المبعوث الأممي غسان سلامة الذي اختار الاستقالة في مارس 2020. واستدرك الجهيناوي بالقول «في الفترة الأخيرة، خرجنا من الملف الليبي وتحولنا إلى ملاحظين». وعزا ذلك إلى عدم استغلال التواصل مع الأعضاء المنتخبين لتكون طرفا أكثر فاعلية.

وستتهم المبادرة أيضا بالتعاون مع الجامعات للمساهمة في تكوين طلبة المراحل العليا وتوجيههم حول منهجية عمل مرتبطة بالواقع والمساهمة في تطهيرهم.

## الصراع السياسي

يتفاقم الخلاف السياسي منذ انتخابات 2019 التي أسفرت عن برلمان منقسم ورئيس من خارج الدائرة السياسية مما أوجد حالة مستمرة من الاضطرابات.

ووصل الخلاف إلى ذروته مع أزمة التعديل الوزاري الأخيرة ورفض الرئيس قيس سعيد تعديلات رئيس الحكومة هشام المشيشي، في وقت تحاول فيه البلاد تجاوز الأزمة الاقتصادية الناجمة عن كورونا وتواجه أكبر احتجاجات منذ سنوات، ومستويات مقلقة من الدين العام أثارت مخاوف أسواق المال، التي تشتد الحاجة لها من أجل تمويل ميزانية الدولة.

وفي معرض تعليقه على الصراع الدائر بين الرئاسات الثلاث (رئاسة، حكومة، برلمان) يرى الجهيناوي أنها أزمة مفتعلة وغير منطقية، وليس هناك داع لتحويل الخلافات إلى أزمة على شاكلة تجارب دول أخرى، ولا داعي لإشارة الصراعات الفكرية والجهوية. ويتابع «نحن شعب منسجم لاكثر من 3000 سنة.. ليس هناك داع للصراعات بل لا بد أن يتم توظيف الاختلاف في الأفكار لإيجاد أفضل السبل للنهوض ببلدنا».

وقال الجهيناوي إن «هذه الأزمة مفتعلة بين طبقة سياسية تبحث عن التمتع السياسي ولا تبحث عن كيفية خدمة مصالح الشعب». وأشار إلى أن الحرية التي نالها التونسيون عقب ثورة يناير 2011 تتمتع بها النخبة الموجودة في الأحزاب السياسية والتي تتصارع على الحكم دون برامج وهي في حالة طيبة تامة مع تطلعات الشعب التونسي.

وتساءل عن سبب دخول الرئيس قيس سعيد في هذا الصراع في الوقت الذي كان من المفروض توظيف الشرعية الشعبية التي يحظى بها لخدمة تونس على مستوى دولي وضمن المهام الموكلة إليه وهي الخارجية والأمن.

ويرى أن «الصراعات الهامشية ذات الطابع القانوني والدستوري ليس لها أي وقع على واقع التونسيين ولا على مستقبلهم». ويضيف «هذه الصراعات ذات الأولوية لتونس مثل السوق الأفريقية، كما يجب تخصيص جزء من اهتماماتنا لما يجري في جنوب شرق آسيا واستلهم تجارب هذه الدول».

ومن اهتمامات المركز التعريف بالأهمية الجيوستراتيجية لتونس وتنشيط السياسة الخارجية وكيفية تمكين تونس من التمتع على الساحة الإقليمية والدولية حتى تكون من الدول المؤثرة.

الوكالات والأدوات حتى تؤثر في القرارات الدولية التي تهتم تونس أساسا».

ومن أهداف المبادرة رصد الأوضاع على الصعيد المغربي والعربي والأفريقي والمتوسطي وتطور علاقة تونس مع مختلف الأطراف والدول لتعزيز مكانتها والحفاظ على مصالحها الأمنية والاقتصادية والسياسية.

ويشير وزير الخارجية الأسبق «اهتمامنا ليس بتونس فقط، بل بما يجري في المغرب العربي وأوروبا، وكذلك في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وفي دول مهمة وفاعلة في المنطقة مثل تركيا وإيران».

ويضيف «نهتم أيضا بمختلف النزاعات الجارية في المنطقة من اليمن إلى سوريا إلى القضية الفلسطينية وليبيا ونحاول أن نبرز هذه الملفات ونحاول أن نفهمها ونحاول أن نبسطها للراي العام حتى نتضمن من فهم ما يجري في مختلف هذه الملفات بما في ذلك للصحافيين ورجال السياسة والبرلمانيين والوزراء وغيرهم بما يساعد على تعجيل إيجاد الحلول لهذه الأزمات».

وتركز المبادرة كذلك على جانب مهم آخر وهو الجانب الاقتصادي، حيث ستقوم برصد التحولات الاقتصادية على الساحطين الإقليمية والدولية وتعزيز التعاون الثنائي ومتعدد الأطراف بما يساعد على تحقيق أسباب التنمية المستدامة ويساعد على النهوض بالاقتصاد الوطني.

ويبين الجهيناوي بالقول «ستتداول الملفات الاقتصادية الحارقة وهي عديدة اليوم مثل ملف الاستثمار والمالية العمومية بالإضافة إلى التطرق إلى كيفية دعم التمتع الاقتصادي التونسي في الخارج من خلال الدبلوماسية الاقتصادية».

وستكون مهمة دفع الاستثمارات والنهوض بالصادرات التونسية من مشمولات رجال الأعمال المنضوين تحت هذه المبادرة. ويقول «نريد أن نكون فضاء يمكن التحدث فيه عن كيفية جلب الاستثمارات إلى تونس وتعزيز جاذبية تونس في هذا المجال». ويراهن «لن يتحقق ذلك دون خلق مناخ أفضل للاستثمار الخارجي والاستثمار الوطني والتقليل من الإجراءات الإدارية والبيروقراطية التي تعطل الاستثمارات في تونس».

وأكد الحاجة للتعريف بتونس كوجهة مثالية للاستثمار والأولوية للأسواق ذات الأولوية لتونس مثل السوق الأفريقية، كما يجب تخصيص جزء من اهتماماتنا لما يجري في جنوب شرق آسيا واستلهم تجارب هذه الدول».

ومن اهتمامات المركز التعريف بالأهمية الجيوستراتيجية لتونس وتنشيط السياسة الخارجية وكيفية تمكين تونس من التمتع على الساحة الإقليمية والدولية حتى تكون من الدول المؤثرة.

حكومات تصريف أعمال منذ ذلك التاريخ، ومن الطبيعي أن يلقي الأمر بظلاله سلبا على الأداء الدبلوماسي الذي عيّن في فترة قصيرة أربعة وزراء على رأسه».

ولاحظ أنه في حين تركزت جهود وقوى العالم لمواجهة أزمة صحية طارئة ومعالجة تداعياتها الاقتصادية الوخيمة، إلا أن تونس بقيت في واد آخر بعيدة عن اهتمامات الساحة الدولية، حيث بقي الفاعلون السياسيون يتصارعون فيما بينهم، ما قاد إلى تغيير الحكومة عدة مرات.

وفي ظل هذا الوضع يتساءل الجهيناوي «كيف ستكون لنا دبلوماسية ناجحة؟ فالاضطراب السياسي وتغيير الحكومات وعدم الاستقرار، أثر على صورة تونس في الخارج وعلى أداء الدبلوماسية». ولفت إلى أن «المنظومة الجديدة ليس لها أي علم ومعرفة باليات الدبلوماسية وهو ما كان له تأثير سيء على أدائها».

ورغم الصورة السوداوية، أبدى أملا في أن تستقر الأمور على مستوى حكومي وحتى تعطي تونس صورة مشرقة للعالم وتكون رسالتها موحدة نحو الخارج، ذلك أن التونسيين اليوم «يبحثون برسائل عديدة ومختلفة في وقت واحد». وقال لـ «العرب»، «إذا لم توجد رسالة موحدة واستقرار حكومي ورؤية واضحة لموقع تونس ومعرفة جيدة لواقعها ونقاط قوتها وضعفها، وهي من الشروط البيئية لأي دبلوماسية ناجحة، فإن غيابها سيكون له تأثيره السلب على أداء الدبلوماسية التونسية».

## أهداف المبادرة

يشرح الجهيناوي أهداف المبادرة التي تعمل ضمن مركز تفكير، ويراهن مثل هذه المراكز هي من سمات الديمقراطيات في العالم، فيقول بخصوصها «هذه الجمعية لكل المهتمين بالشأن الدولي وهنالك خلق فضاء لكل من يهتم بالسياسة الخارجية التونسية حتى نتداول فيه كل التحديات التي تواجه تونس من كل الجهات».

وأوضح أنه «فضاء مفتوح لكل التيارات التونسية حتى نتداول فيه بشأن ما يجري في تونس وبشأن كيفية تمكين بلاننا من التمتع في محيطها الإقليمي والدولي وكيفية تمكين السلط الرسمية وكل مكونات المجتمع المدني من



مراكز التفكير من سمات الدول الديمقراطية، ونجاح الانتقال الديمقراطي مرتبط بالقضايا وتفيد صنع القرار



استثمر وزير الخارجية التونسي الأسبق خميس الجهيناوي خبرته الطويلة في العمل الدبلوماسي لإطلاق مبادرة هدفها إعادة بلده إلى الساحطين الإقليمية والدولية. واللائف في المبادرة أنها نموذج مستمد من السياسة الدولية وتتبعه أعرق الديمقراطيات في العالم من خلال إنشائه مركز تفكير (ثينك تانك). وفي حوار مع لـ «العرب» أوضح كبير الدبلوماسيين في عهد الرئيس الراحل الباجي قائد السبسي أهمية إدخال ثقافة التفكير في الشأن المحلي بهدف مناقشة أسباب الفشل الحكومي طيلة عشر سنوات والخروج بحلول معقولة لإنقاذ تونس من هذه الورطة.

في خدمة الدولة رأيت أن أخدم تونس من موقع آخر هو من موقع المجتمع المدني ومن موقع التفكير (...). لأن اليوم لدي حرية أكثر ونزعت نسبيا وأجب التحفظ الذي كنت ملزما به في دوليب الدولة».

ويتابع «لدي اليوم حرية أكثر حتى أفكر وأحل وأمكن بلدي من كل الأدوات والمقترحات التي تساهم في إعادة تموقع تونس وخدمتها على الساحطين الدولية والإقليمية».

وعن سبب اختياره تأسيس مركز تفكير بدلا عن إنشاء حزب، يعتقد الجهيناوي أنه لا فائدة اليوم من إنشاء حزب في الوقت الذي بلغ فيه عدد الأحزاب 214 حزبا. وأكد أنه لا نية له حاليا في تأسيس حزب، لكن هذا لا يمنع من الوجود كمشاهد لما يجري في الساحة السياسية.

وأوضح «ليس هدفي اليوم تأسيس حزب بل التركيز في إطار «الثنك تانك» من خلال تخصيص وقتي وتجربتي وما راكمته من معرفة لمساعدة تونس من خلال تفكير أكاديمي في صلب الشأن العام لخدمة البلاد».

ويشير الجهيناوي إلى أن الوضع السياسي اليوم يقتضي التفكير في أسباب فشل منظومة الحكم على مدى عشر سنوات. ويؤكد على أهمية مراكز التفكير في المشهد التونسي، لافتا إلى أنها من سمات الديمقراطيات في العالم كما أن نجاح الانتقال الديمقراطي في العالم مرتبط بتعدد هذه المراكز لأنه يمكن من التداول في كل القضايا، ويفيد صناع القرار.

وأضاف «انطلاقا من تجربتي من يكون في الحكومة لا يوجد لديه وقت كاف للتفكير في العمل اليومي وللأستجابة لكل الطلبات اليومية التي يقتضيها عمل الدولة، بسبب ظروف العمل».

ويرى أن «مراكز التفكير تأتي في الجانب الخلفي لأن من يعمل في هذه المراكز له أكثر حرية وأكثر وقتا وأكثر هامشا ليتمكن في مثل هذه المسائل وتقديم مقترحات للراي العام وللفاعلين الاقتصاديين والجانب الحكومي».

## دبلوماسية موازية

يؤكد الجهيناوي أن ثمة حاجة ماسة إلى ثقافة التفكير في ظل التناول العشوائي للأزمة دون إبرك الخبرات الحقيقية، داعيا أصحاب الخبرات من التونسيين والذين غادروا الإدارة وتقاعدوا، أن ينشئوا مثل هذه المراكز حتى تتعدد مراكز البحث وتتعدد بذلك الأفكار لمساعدة البلاد في أزمتها. وهو يفتي أن تكون مبادرته بمثابة دبلوماسية موازية لإنقاذ الدبلوماسية الرسمية الحالية، التي حسب رأي العديد من المتابعين تعاني من ارتباك واضح.

وقال «لا اعترف بدبلوماسية موازية.. اعترف بدبلوماسية رسمية تمثلها الدولة وواجبنا بعد ما راكنا التجربة أن نقدم الأفكار لأهل الذكر لن هم في الحكم للاستفادة منها إن راوا ذلك، وسيتم بذلك بشكل علني وسيكون الفضاء مفتوحا للجميع».

وانطلاقا من معرفته بتونس وينقاط قوتها وضعفها، يؤكد الجهيناوي أنه «من واجبنا أن نقدم لأهل الذكر ما يساهم بان تكون الدبلوماسية التونسية أقل ارتباكا، وتقوم بعملها كما ينبغي حتى تساعد على تحقيق استقرار تونس والنهوض باقتصادها».

وفي تعليقه على مسار الدبلوماسية اليوم، يرى أنها مرتبطة ارتباط وثيقا وعضويا بالوضع الداخلي حيث هناك حالة «تأثر وتأثير». ويشرح بالقول «حين يكون الوضع الداخلي مرتبكا وهو كذلك منذ 26 يوليو 2019 تاريخ وفاة الرئيس الراحل الباجي قائد السبسي، حيث وقع تداول

أمينة جبران صحافية تونسية

تونس - تُعقد الأزمة السياسية في تونس الوضع في ظل غياب أي توافق بين الأطراف وفشل مساع ومبادرات عديدة جاءت أغلبها من أطراف هي جزء من الأزمة. وتتبدو البلاد اليوم في أمس الحاجة لأصحاب الخبرة ومن لديهم تجارب في الحكم أو في مجالات تهتم بإدارة البلاد ومؤسساتها ودبلوماسيتها للخروج من عقد الزجاجة.

وفي خضم الضجيج الذي يعلو من البرلمان وأعرق المؤسسات وفي بالثورات التلفزيونية، هناك أطراف تعمل في صمت وتبحث عن منفذ يمكن أن يساعد تونس والتونسيين. من ذلك، مبادرة أطلقها حديثا وزير الخارجية الأسبق خميس الجهيناوي.

الحرية التي نالها التونسيون عقب ثورة يناير تمتعت بها النخبة السياسية التي تتصارع على الحكم دون برامج

اللائف في هذه المبادرة أنها ليست مجرد فكرة أو خطة خروج مؤقتة من الأزمة بل هي نموذج مستمد من السياسة الدولية وتتبعه أعرق المؤسسات في العالم. هذه المبادرة هي مركز تفكير (ثينك تانك)، لتقديم المشورة انطلاقا من خبرة مؤسسه وأعضائه. وأطلق الجهيناوي «المجلس التونسي للعلاقات الدولية» بهدف مناقشة أسباب الأزمة التي ترزح تحت وطأتها البلاد وفشل منظومة الحكم طيلة عشر سنوات والخروج بحلول، كما تحمل المبادرة على عاتقها دعم دور تونس في الساحطين الإقليمية والدولية وبلورة أفكار ومفاهيم تتعلق بالسياسة الخارجية وسبل تطور أدائها.

وأكد خميس الجهيناوي في حوار مع «العرب»، الحاجة في هذا الظروف إلى هذا النوع من المبادرات التي تحفز على إنتاج الأفكار بين خبراء تونسية من مختلف الاختصاصات بهدف تطوير السياسات والخروج من حالة الانسداد الراهنة. وأوضح بالقول «المبادرة هي عبارة عن مركز تفكير أنشأته بمعية عدد من الشخصيات التونسية التي كانت في الحكم».

ومن بين تلك الشخصيات الحبيب الصيد رئيس الحكومة الأسبق، وفاضل عبد الكافي رئيس حزب آفاق تونس، وعدد من الوزراء والسفراء السابقين ورجال الأعمال وكذلك عدد من الصحافيين.

والجهيناوي، الذي تقلد مناصب عليا في الدولة في مسيرة عمل سياسي ودبلوماسي عمرها أربعون عاما قضاه في خدمة البلاد، ارتأى بعد تجربة طويلة أهمية إدخال ثقافة «الثنك تانك» في الشأن العام المحلي.

ومراكز التفكير هي مؤسسات في الغالب تكون غير ربحية. تجمع مفكرين وذوي اختصاص وباحثين من درجات متفاوتة في أحد المجالات السياسية أو الاقتصادية أو العلمية أو الثقافية أو غيرها. وغالبا ما تكون هذه المراكز ذات طابع استشاري لدى متخذي القرار وصناعه. ويمكن التمييز بين مراكز الأبحاث المستقلة التي تحتفظ بسلطة اعتبارية، وأخرى تكون تابعة أو ملحقة بأحزاب كبرى أو مجموعات ضغط أو حكومات.

وفي البلدان الغربية تكون هذه المراكز حواضن للقادة المستقبليين أو خزانا تستعين به الأحزاب للقوية إدارتها في الحكومة، أو حتى اعتماد الشخصيات المرموقة فيها كوزراء. ويقول الدبلوماسي التونسي «بعد فترة عمل طويلة دامت أكثر من 40 عاما